من داخل العراق

■ وائل نعمة

بـ"المقلوب"!

يكفيك تجوال يوم واحد في بعض مناطق العاصمة لتكتشف العجائب وترى اوضاعا تسير بالمقلوب دون الحاجة الى مراسل صحفي ينقل لك مايحدث في الشارع من سوء الاوضاع الخدمية.

"المقلوب الأول" في بغداد هو في عدد اللوحات التي ثبتت بعناية على بعض المشاريع في عدد من احياء العاصمة توضح زمن بداية المشروع والفترة اللازمة لانجازه لكن الحقيقة ان الكثير من تلك المشاريع زمنها يعود الى العام ٢٠٠٨ والمشروع يستغرق ستة اشهر حسب ماجاء في اللوحة ولازال المشروع "حجر اساس"،بالمقابل الحكومة تتهم المقاولين المسؤولين بالهروب خارج البلد دون تنفيذ المشروع وتصف الشركات التي ترسو عليها مهمة التنفيذ بالوهمية، فما حاجتنا اذن الى ٣٧ مليارا التي تطلبها الحكومة للنهوض بالبنى التحتية اذا كان السبب بـ"اخلاق " المقاول والشركات؟!

"المقلوب الثاني" منطقة مثل الحسينية في شمال بغداد تحصل على اسم حي الزهور وهي بدون ماء وكهرباء وخدمات صرف صحي. ولايعلم المسؤولون في المنطقة عن سبب التسمية.

"المقلوب الثالث" يترك شارع مليء بالحفر دون "تبليط" فيما تقوم الدوائر البلدية بحفر اخر سليم، او تختار رصيفا نظيفا لم يمر على وضعه عام واحد وتقلعه من جذوره لتضع اخر يشل حركة الشارع لاكثر من عامين!

"المقلوب الرابع" في منطقة بغداد الجديدة التي تضم شارعا طويلا شمله التأهيل قبل عام يسمى شارع المسبح فيه عدد كبير من المحال التجارية يربو على المئة، الشارع مغلق منذ اربعة ايام لان احدى العشائر اختارت ان تقيم "جادر " العزاء في وسط الشارع مما سبب اغلاقه بالكامل وقطع ارزاق اكثر من ٤٠ محلا تجاريا، المشكلة تكمن بان القوات الامنية وشرطة المرور بدلا من ان تمنعهم من غلق الطريق وقفت لتحميهم وتأكل من "ثواب الميت"!

"المقلوب الخامس" قامت امانة بغداد والدوائر البلدية ومجلس المحافظة مشكورين بوضع اعلانات باحجام كبيرة في الشوارع تنصح المواطن بعدم رمي الاوساخ في الاماكن غير المخصصة ووضعها في الحاويات – التي سرقت في الكثير من المناطق وتحولت الى سلة مهملات منزلية – وقبل ان تكمل قراءة الاعلان تمر سيارة نوع "بيك اب" مكتوب عليها اسم احدى الدوائر البلدية ليرمي سائقها "قوطية البيبسي" بقوة في الشارع فتصيب سلة المهملات المرسومة على اعلان البلدية!

"المقلوب السادس" ان ترى سيارة شرطة مرور تشعل صفارة الانذار وتمر بعكس السير "رونك ساید" وتزاحم السيارات لينزل افرادها مقابل مطعم "باقلاء بالدهن"!

و"المقلوب الاخير" ان تتحول من مريض في احد المستشفيات الى عداء تبحث عن الدواء والمغذي الذي نفد "الآن" من المستشفى، وتتحول الممرضة من "ملاك رحمة" الى سمسار قطن وشاش!

مصدر عسكري: ضباط الجيش السابق في "عمليات دجلة" .. ومقرها معسكر أشرف

كشف مصدر عسكري رفيع المستوى، امس الاثنين، أن قيادة عمليات دجلة فتحت باب العودة للضباط السابقين للتسجيل ضمن تشكيلاتها، مؤكدا ان عمليات دجلة اتخذت من مقر معسكر أشرف موقعا لقيادة مهامها الامنية في ديالى وكركوك. في وقت اكدت فيه قيادة القوات البرية، أن الأسبوع الحالي سيشهد افتتاح مقر قيادة عمليات دجلة في معسكر أبناء العراق بمحافظة ديالى، لافتة إلى أنها ستمارس عملها في محافظتي ديالى وكركوك، فيما كشفت عن خطط مستقبلية لضم صلاح الدين لعمليات دجلة.

□ متابعة /المدى

وكانت وزارة الدفاع قد أعلنت في شهر تموز الماضي عزمها توحيد تنظيمات وزارتي الداخلية والدفاع تحت لواء "قيادة عمليات دجلة" للإشراف على إدارة الملف الأمني في محافظتي ديالى وكركوك، مشيرة إلى أن تشكيل تلك القوة جاء تنفيذا لأوامر القائد العام للقوات المسلحة رئيس الحكومة نوري المالكي. وقال مصدر عسكري طلب عدم الإشارة لاسمه، في حديث لـ"شفق نيوز"، إن "عمليات دجلة فتحت باب قبول طلبات ضباط الجيش السابق من رتبة ملازم ولغاية رتبة مقدم، وان الطلبات تسلم في محافظة ديالى ومقر عمليات دجلة"، مشيرا الى ان "عودة الضباط السابقين تأتي وفق تعليمات اصدرها مكتب القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي وان طلبات اكثر من ٧٤ ضابطا تسلمت خلال الايام السابقة".

وأضاف المصدر أن "المقر الرئيس لعمليات دجلة سيكون في معسكر اشرف الذي كانت عناصر منظمة خلق الايرانية تتخذه مقرا لها قبل اخلائهم منه بشكل نهائي في وقت سابق"، مؤكدا ان "المعسكر بات الان مقرا لعمليات دجلة التي باشرت عملها في ديالى وسيدخل عملها في كركوك حيز التنفيذ خلال الفترة المقبلة".

الى ذلك قال الفريق أول ركن علي غيدان قائد القوات البرية في حديث لعدد من وسائل الإعلام إن "الأسبوع الحالي سيشهد افتتاح مقر قيادة عمليات دجلة في معسكر أبناء العراق شمال محافظة ديالى، ليمارس عمله في محافظتي ديالى وكركوك من ناحية العمليات"، مؤكدا أن "القيادة العسكرية قررت وضع جميع المحافظات تحت سيطرة قائد واحد".

وأضاف غيدان أن "قيادة عمليات دجلة لا تخيف الأكراد، لأن مقرها في معسكر أبناء العراق وهو بعيد عن كركوك، فضلا عن أننا لن نرسل قطعات عسكرية إلى كركوك ليكون هناك تخوفا من قبل إقليم كردستان"، مبينا أن "محافظة كركوك سيتم ممارسة السيطرة عليها من قبل القائد الواحد، وستدار من قبل الشرطة التي سيكون له دور كما سيكون للجيش دور فيها".

وتابع غيدان "نحن نعطي لكركوك خصوصية وسنمارس السيطرة عليها بحيث يكون القاطع المسؤول عن مركز المدينة هو قائد الشرطة وسيكون ارتباطه بقائد العمليات والمنطقة الجنوبية التي هي مقر الفرقة ١٢ أيضا ستكون مرتبطة بقائد العمليات ومراكز نقاط السيطرة المشتركة في محيط كركوك كذلك تحت سيطرته"، موضحا أن "القيادة ستكون موحدة ولكن تمارس حسب الاختصاصات وهذا لا يخيف أحد".

وكشف غيدان عن "خطط مستقبلية لضم محافظة صلاح الدين إلى قيادة عمليات دجلة لتكون هناك ثلاث محافظات تحت قيادة وسيطرة واحدة، سيما أن هناك ترابطا جغرافيا بين محافظات ديالى وكركوك وصلاح الدين وهو شيء ضروري"، مشيرا إلى "أحقية القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي ممارسة قيادته وتحريك قطعاته في أي مكان، ونحن نعمل سوية مع قوات حرس الإقليم في مناطق ذات اهتمام مشترك".

وأعلنت وزارة الدفاع، في (٣ تموز ٢٠١٢)، عن تشكيل "قيادة عمليات دجلة" برئاسة قائد عمليات ديالى الفريق عبد الأمير الزيدي للإشراف على الملف الأمني في محافظتي ديالى وكركوك، فيما أعلنت اللجنة الأمنية في مجلس كركوك رفضها القرار "لأن المحافظة آمنة ومن المناطق المتنازع عليها"، مؤكدة أنه سيفشل من دون تنسيق مسبق بين حكومات بغداد وأربيل وكركوك.

وكانت مصادر سياسية أكدت أن رئيس الوزراء نوري المالكي في حالة صدمة من مواقف الكتل السياسية في رفضهم لتشكيل قيادة عمليات دجلة، لافتة إلى أنه وجه انتقادا لـ"القائمة العراقية والحزب الإسلامي" لانضمامهما إلى الموقف الكردي في رفض تشكيل القيادة، فيما يؤكد رؤساء العشائر العربية انهم يدفعون ثمن مساندتهم للمالكي في موضوع سحب الثقة، وهو ما دفع "العراقية" و"الاسلامي" الى التخلي عنهم لصالح الكرد.

ولاقى هذا القرار ردود فعل متباينة، حيث اعتبر النائب عن التحالف الكردستاني محمد خليل، في الرابع من تموز ٢٠١٢، القرار "استهداف سياسي بامتياز"، محذراً ضباط الجيش "الذين يحملون إرث وثقافة النظام السابق" من التجاوز على الدستور والاستحقاقات، فيما أكد رئيس كتلة الأحرار النيابية بهاء الاعرجي، في (١٠ أيلول ٢٠١٢)، أن مكتب للقائد العام للقوات المسلحة ومجلس الوزراء هما اللذان يضعان سياسة البلاد، معتبراً أن تشكيل قيادة عمليات دجلة قرار يجب أن لا يغيظ الغير.

يشار إلى أن محافظة كركوك، والتي يقطنها خليط سكاني من العرب والكرد والتركمان والمسيحيين والصابئة، تعد من أبرز المناطق المتنازع عليها، وفي الوقت الذي يدفع العرب والتركمان باتجاه المطالبة بإدارة مشتركة للمحافظة، يسعى الكرد إلى إلحاقها بإقليم كردستان، فضلاً عن ذلك تعاني كركوك من هشاشة في الوضع الأمني في ظل أحداث عنف شبه يومية تستهدف القوات الأجنبية والمحلية والمدنيين على حد سواء.

وتنص المادة ١٤٠ من الدستور، على تطبيع الأوضاع في محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها في المحافظات الأخرى، مثل نينوى وديالى، وحددت مدة زمنية انتهت في الحادي والثلاثين من كانون الأول ٢٠٠٧، لتنفيذ كل ما تتضمنه المادة المذكورة من إجراءات، كما تركت لأبناء تلك المناطق حرية تقرير مصيرها سواء ببقائها وحدة إدارية مستقلة أو إلحاقها بإقليم كردستان عبر تنظيم استفتاء، إلا أن عراقيل عدة أدت إلى تأخير تنفيذ بعض البنود الأساسية في المادة المذكورة.

البغداديون يطالبون باستيرادها بعد أن استخدمتها بابل

مراقبون يشككون في فعالية سيارات كشف المتفجرات

طالب مواطنون في بغداد الحكومة باستيراد مركبات لكشف المتفجرات بغية ضبط الوضع الأمني بعد الإعلان عن بدء عملها في السيطرات الأمنية في محافظة بابل، لكن مراقبين يرون عدم فعاليتها بعد الخروقات الأمنية الأخيرة في بابل.

نائب محافظ بابل صادق المحنا أكد وجود سيارة واحدة في المحافظة بسعر مليار و680 مليون دينار، وأضاف خلال حديث لـ" المدى "السيارة أميركية الصنع ودخلت المحافظة قبل ستة أشهر وبدأت العمل بالتجوال في المناطق المزدحمة وفي الأماكن الحساسة أمنياً".

□ بغداد/غفران الحداد

مشيراً الى أنّ "وزير الأمن وكالة صالح الفياض كان جاداً في حل أزمة أجهزة السونار الفاسدة واستيراد المركبات الكاشفة للمتفجرات الى جانب وجود كاميرات المراقبة ولكن لم تحصل الموافقات من قبل الحكومة المركزية حول دخول سيارات أخرى".

وقال المحنا "وصلت ٢٩ سيارة الى البلاد ولكن لم تدخل حيز التنفيذ في السيطرات الأمنية لحد الآن ولا أعرف السبب".

مضيفاً ان "هنالك نية لاستيراد ثماني سيارات أخرى بقيمة ستة عشر مليارا ولكن لم نحصل على موافقة الحكومة المركزية بعد."

الى ذلك قال المحلل السياسي سعد الحديثي "مضت ستة أشهر على دخول المركبات لكشف المتفجرات في محافظة بابل وفي غضون الأشهر المذكورة حصلت خروقات أمنية".

مبيناً في حديث لـ" المدى ان " لا جدوى منها فهي ليست مجدية الاّ اذا كان هنالك بالفعل أناس اكفاء في هيئة النزاهة يكلفون أناساً أكفاء أيضاً لإنجاح هذه الصفقات."

وأضاف الحديثي "ان ما هو أهم من هذه الصفقات تغيير الوضع السياسي وتغيير الخطط السياسية ألتي أهلكت البلاد" فالحل. بحسب الحديثي لا يكمن في آلات صماء وإنما في نزاهة القائمين عليها.

الى ذلك قال المواطن علي جاسم من منطقة الصالحية بالقول "كان الأولى أن تكون هذه السيارات في محافظة بغداد أولاً فهي مستهدفة أمنياً أكثر من محافظة بابل ومن أية محافظة أخرى "مضيفاً ان " الحياة في بغداد أصبحت مخيفة وما من خبر يبعث الأمان في قلوبنا للنجاة من المجهول المظلم."

وطالبت المواطنة علياء أحمد الحكومة بتغيير الخطط الأمنية وتغيير الرجال غير الأكفاء" وتضيف" بذات الوقت أشكك في كل صفقة تبرمها الحكومة فلا أصدق أيّ إنجاز يحصل".

وتشير "كلما تفاءلنا في الشعور بالهدوء النسبي للوضع الأمني في مدة معينة حتى لحق هذا الهدوء عاصفة تودي بحياة المئات من القتلى والجرحى".

مضيفة "لو استوردت الحكومة سيارات لكشف المتفجرات على غرار محافظة بابل فهي ستكشف كل عجلة تمر بقربها".

مبينةً "ان ذلك لا يناسب بعض المسؤولين الضالعين بتفجيرات العاصمة وفي البلاد عموماً لتصفية حساباتهم على حساب دماء المواطنين" على حد تعبيرها.

فيما قلل المواطن ياسر منتظر من أهمية هذه المركبات وأكد على تفعيل جهاز الاستخبارات أولاً فأشار إلى ان" هذه السيارات الكاشفة عن المتفجرات و الجوّالة، لا أجدها مجدية بقدر تفعيل جهاز الاستخبارات لمعرفة أوكار المجمعات الإرهابية".

متسائلاً "هل ستستطيع التنقل في جميع شوارع بغداد، وهل ستكشف كل العجلات بما فيها الحكومية".

الى ذلك قلّل الإعلامي أحمد ماهر من أهمية الصفقات وقال في حديث لـ" المدى "القضية ليست في استيراد عجلات لكشف المتفجرات أو أجهزة السونار أو حتى أسلحة لاستتباب الأمن، بل في وجود ضباط أمنيين، ووجود الرجل المناسب في المكان المناسب."

متابعاً "لنأخذ وزارة الداخلية مثلاً ،لقد قرأت تصريحا لوزير الداخلية السابق جواد البولاني حمّل فيه الحكومة مسؤولية تفاقم الأوضاع الأمنية، مشيراً الى أنّ وزارة الداخلية معطلة رغم امتلاكها الكثير من الإمكانيات بسبب القرار السياسي".

الخارجية تبحث العلاقة مع حلف الناتو

□ بغداد/ المدى

أعلنت وزارة الخارجية، امس الاثنين، الاتفاق مع اليونان على اهمية الارتقاء بالعلاقات بين البلدين الى مديات اوسع.

وقال وكيل الوزارة لشؤون التخطيط السياسي والعلاقات الثنائية لبيد عباوي في بيان صدر، امس، عقب استقباله السفير اليوناني في بغداد ميركوريوس كارافوتياس، وتلقت "المدى"، نسخة منه، إنه "تم بحث العلاقات بين البلدين اضافة الى علاقات العراق مع حلف الشمال الاطلسي الناتو بصفته رئيسا للخلية الانتقالية للحلف".وأضاف عباوي أنه "تم الاتفاق على اهمية الارتقاء بالعلاقات بين البلدين الى مديات اوسع تحقيقا للمصالح المشتركة بين العراق واليونان".وتم تأسيس حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الرابع من نيسان ١٩٤٩ من خلال معاهدة شمال الأطلسي، ويقع مقره في مدينة بروكسل البلجيكية.ويضم الناتو حلفاء من ٢٨ دولة من الأعضاء والذي يوفر الأمن العام والدفاع لهم، ويتخذ أعضاء الناتو قراراتهم بالإجماع.

وكان العراق والناتو قد أسسا شراكة فعالة لتعزيز التدريب والتثقيف لقوات الأمن، والذي يتضمن تأمين التدريب للشرطة الفيدرالية من قبل شرطة الدرك الايطالية (الكاربيناري)، وتقديم المشورة والتوجيه لجامعة الدفاع الوطني والدخول إلى عدد من الدورات في المراكز المتميزة المتواجدة في الدول الأعضاء في حلف الناتو.

ويقوم ضباط بعثة تدريب الناتو بتقديم التعليم والاستشارة إلى مركز العمليات التابع لرئيس الوزراء ومركز القيادة التابع لوزارة الداخلية ومركز العمليات المشترك التابع لوزارة الدفاع. يذكر أن حلف شمال الأطلسي الذي انضم اليه اليونان في شباط عام ١٩٥٢، كان قد بدأ مهمته التدريبية في العراق عام ٢٠٠٤ رغم أنها كانت محدودة مقارنة بمهمته في أفغانستان.

النزاهة تعتقل امرأة "اختلست" أكثر من ١١ مليار دينار

□ بغداد/المدى

أعلنت هيئة النزاهة، امس الاثنين، عن اعتقال امرأة متهمة باختلاس أكثر من ١١ مليار دينار من احدى المصارف. وذكر بيان صادر عن هيئة النزاهة تلقت "المدى" أن "مكتب تحقيقات الرصافة التابع لهيئة النزاهة ضبط بالجرم المشهود، جريمة اختلاس مبلغ قيمته احد عشر مليارا وخمسمئة مليون دينار في احد فروع مصرف الرشيد".

وأوضح البيان "المتهمة الرئيسة اعترفت خلال التحقيق الاصولي، انها قامت بمشاركة آخرين بتحرير مستندات ايداع بمبالغ كبيرة وبشكل وهمي باسم شخص ثالث له حساب مصرفي يقوم بتحرير صكوك بلا رصيد الى طريق مصارف اخرى وبعد وصولها الى قسم المقاصة المصرفية في هذا الفرع، تقوم المتهمة بإخفائها وعدم ترحيلها، فيما يمنح الطرف الثالث مقابل الصكوك الوهمية مبالغ بالدولار من تلك المصارف التي يقوم بتحرير الصكوك لحسابها".

وأضاف البيان أنه "بعد صدور امر القاء القبض قام فريق دائرة تحقيقات – الرصافة بالتنسيق مع الاجهزة الامنية المعنية بمشاركة بعض المحققين بالقبض على المتهمين".

وتابع البيان أن "فريق التحقيق استطاع ضبط الأدلة الجرمية متمثلة بعدد من الصكوك واستمارات الايداع في دار المتهمة ودار شقيقها، بلغت ٤٩ صكا و٧ استمارات ايداع ونظم محضر ضبط أصوليا، وتم عرض الاوراق التحقيقية على القاضي المختص لاتخاذ القرار المناسب". وكانت محكمة جنايات الرصافة قد أعلنت في، تموز الماضي، بإصدار حكماً بالسجن لمدير عام الادارة للدوائر الادارية والمالية السابق في مجلس الامن القومي لاختلاسه نصف مليار دينار.